جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة

تخريج الفروع على الأصول
عند الإمام ابن الماجشون المالكي (رحمه الله)

(المتوفى سنة ٢١٣هـ)

دراسة أصولية تطبيقية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الشريعة الإسلامية

إعداد

الحارث زيدان المزيدي

إشراف

الاستاذ الدكتور /محمد المنسي
وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

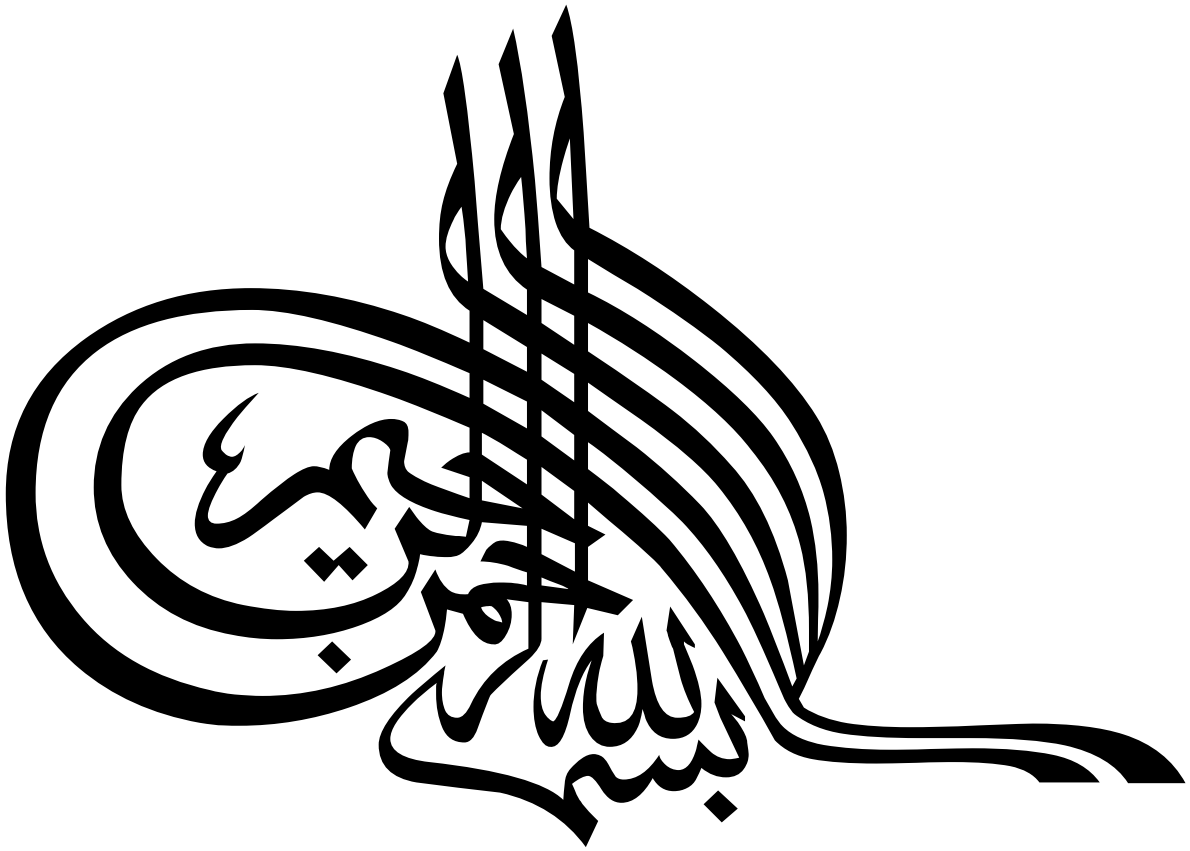
بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإنه مما تميز به القرآن الكريم هو رعاية الله له بالحفظ والصون، فقد وعد الله سبحانه وتعالى بذلك في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1].

وتجلت هذه الرعاية بوجود علماء مخلصين أفنوا طاقاتهم وأموالهم في خدمة هذا الدين، فقاموا ببيان أصوله الاعتقادية، وأصبح ذلك علما يسمى "العقيدة الإسلامية"، وبيان وسائل استنباط الأحكام وآلاته وسُمي "علم أصول الفقه"، واجتهدوا في تفريع أحكام دينه العملية وسمي "علم الفقه"، ووضعوا أسس معرفة الحديث الصحيح من الضعيف وأسموه "علم الحديث"، وكل هذه العلوم كان لها دور في حفظ هذا الدين من التحريف والضياع.

ومن تلك العلوم المهمة في حفظ الدين وأحكامه العملية، وربط علومه بعضها ببعض، هو ذلك العلم الذي سُمي علم (تخريج الفروع على الأصول) فهو علم يُعنى بربط المسائل العملية الفرعية بأصولها، ولقد بدأ العلماء بتدوين علم تخريج الفروع على الأصول في القرن الرابع الهجري ومن هؤلاء العلماء أبو الليث السمرقندي الحنفي، ت٣٧٣هـ، حيث ألف كتابه (تأسيس النظائر الفقهية) بتحقيق علي محمد رمضان،

---

(١) سورة الحجر: آية ٩.

وطبع بالمطبعة الأدبية بمصر، وقد اهتم الباحثون المعاصرون في تأصيل هذا العلم وتحريره ويتجلى ذلك بعددٍ من الدراسات الأكاديمية التي تخدم هذا العلم تأصيليا وتطبيقيا، وهذا كله يحقق حفظ هذا الدين، وترسيخه، ودفع عنه ما يشوبه.

ويأتي هذا الموضوع كَلَبِنَة متواضعة في بناء علم تخريج الفروع على الأصول الشامخ.

أولا: أهمية الموضوع والأسباب الباعثة على اختياره:

١- الإمام ابن الماجشون المالكي بنى ففروعه الفقهية على أصول الإمام مالك، لأنه تلميذه، وله العديد من الآراء التي تفرد بها عن رأي إمامه، مما يستدعي معرفة ما بنى عليه هذه الفروع، فيعرف المقبول والمردود، والراجح والمرجوح.

٢- هذا الموضوع (تخريج الفروع على الأصول عند ابن الماجشون) يخدم الفقه المالكي في إرجاع العديد من فروعه الفقهية إلى أصولها، ويؤكد أن ما استنبطه بعض فقهاء المذاهب خلافا لرأي إمامهم ليس وليدا للهوى والعقل المحض بل كان لأسس وقواعد مقررة في علم أصول الفقه.

٣- إزالة الحيرة العالقة في أذهان بعض طلاب العلم، وسوء الظن، بسبب اختلاف الفقهاء بعضهم مع بعض في الفروع الفقهية، وكذلك اختلاف أتباع المذهب الواحد، وذلك ببيان أسباب ذلك الخلاف وأصوله.

٤- بيان كيفية استعمال القواعد الأصولية المالكية عند الاستنباط، وذلك من خلال تطبيق القواعد الأصولية على اختيارات الإمام ابن الماجشون.

لذا وقع اختياري على هذا الموضوع للتقدم بنيل درجة الدكتوراه من قسم الشريعة الإسلامية في كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

ثانيا: مشكلة البحث:

١- عدم وضوح معالم علم تخريج الفروع على الأصول وعدم وضع ضوابط دقيقة تحدد حدود هذا العلم وتفصل بينه وبين الفقه المقارن وغيره من الدراسات الفقهية.

٢-تنوع مناهج الدارسين المعاصرين في الكتابة في هذا العلم، واهتمامهم بالجانب النظري أكثر من التطبيقي، بما لا يقدم منهجا يحتذيه الطلاب من بعدهم في التعامل مع مسائل وفتاوى العلماء محل البحث.

٣-يُعد عدم وجود كتاب فقهي لابن الماجشون بين أيدينا يحمل منهجه في استنباط الأحكام وبيان أدلته التفصيلية لكل قول أو مسألة من الأمور التي عسرت الوقوف على أدلته التفصيلية مما تطلب ذلك وقفات طويلة أمام كل مسألة لمحاولة الوصول إلى هذه الأدلة وبيان موقفه من أصول شيخه.

٤-ما بين أيدينا من آراء ابن الماجشون الفقهية إنما هي حكايات من الفقهاء لآرائه، دون بيان لتلك الأدلة، فكثيرا ما نرى أصحاب المراجع يحكون قوله قائلين: وممن ينسب إليه هذا القول عبد الملك بن الماجشون. دون التعرض لدليله، وقد ينقل بعضهم رأي ابن الماجشون ويبين دليله من خلال بيان دليل من يوافقه وليس هذا بكثير.

ثالثا: الدراسات السابقة:

من خلال البحث في هذا الموضوع وقفت على بعض الدراسات المعاصرة التي تناولت الموضوع نفسه، وهي على قسمين:

القسم الأول: الرسائل العلمية في موضوع تخريج الفروع على الأصول

القسم الثاني: الرسائل العلمية عن ابن الماجشون.

القسم الأول: الرسائل العلمية في موضوع تخريج الفروع على الأصول

الدراسة الأولى: "دراسة تحليلية مؤصلة لتخريج الفروع على الأصول عند الأصوليين والفقهاء" للباحث جبريل بن المهدي الميغا (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى بمكة ١٤٢١هـ.

الدراسة الثانية: "تخريج الفروع على الأصول، دراسة تاريخية ومنهجية وتطبيقية" للباحث: عثمان بن محمد شوشان، (رسالة ماجستير).

الدراسة الثالثة: "التخريج عند الفقهاء والأصوليين دراسة نظرية تطبيقية تأصيلية" د.يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين. الرياض، مكتبة الراشد، ١٤١٤هـ.

الدراسة الرابعة: "علم تخريج الفروع على الأصول" د. محمد بكر حبيب، بحث علمي منشور بمجلة جامعة أم القرى، العدد (٤٥) ١٤٢٩هـ.

الدراسة الخامسة: "تخريج الفروع على الأصول عند ابن قيم الجوزية من خلال الأدلة المتفق عليها ودلالات الألفاظ" للباحث: خالد رشيد الحربي،(رسالة ماجستير) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.

الدراسة السادسة "تخريج الفروع على الأصول عند الشيخ محمد بن عثيمين في الحكم الشرعي، والأدلة، والأمر والنهي، والحقيقة والمجاز" للباحث خالد بن عبد الرحمن الشاوي، (رسالة ماجستير) ١٤٢٨هـ.

والملاحظ على هاتين الرسالتين الأخيرتين، أنهما مجرد نقل للآراء الفقهية وأدلتها لابن القيم وابن العثمين -رحمهما الله- دون إعمال جهد، حيث إن الشيخين لا يذكران رأيا إلا بدليل فآراؤهما الفقهية واضحة مدعمة بالأدلة في كتبهم، وعلم تخريج الفروع على الأصول هو علم بحث واستنباط واجتهاد لربط الفروع بالأصول التي لم يصرح الفقيه بها.

القسم الثاني: الرسائل العلمية عن ابن الماجشون:

الرسالة الأولى: كتاب فقه ابن الماجشون في الفقه المالكي، تأليف: عبد اللطيف بو عبدلاوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، تاريخ النشر:٢٠١٣م.
وهو عبارة عن دراسة فقهية جمع فيها المؤلف فقه ابن الماجشون المالكي فتحدثت عن حياته وعصره واسمه ومولده ومكانته في الرواية ومروياته ونماذج من قواعده الفقهية وأخرى من مخالفته للجمهور وكذلك تحدثت عن منهجه الفقهي وضوابطه، وقد قسمه قسمين:

القسم الأول: تكلم فيه الباحث عن ابن الماجشون ومنهجه الفقهي، واشتمل على بابين، تكلم الباحث في الباب الأول عن عصر ابن الماجشون والحالة الاجتماعية والسياسية والعلمية، ثم تكلم عن حياة ابن الماجشون مولده، ووفاته ونشأته، وأسرته، وشيوخه وتلاميذه، وذلك في ثلاثة فصول.
واشتمل الباب الثاني على ثلاثة فصول تكلم فيها المؤلف عن منهج ابن الماجشون الفقهي، وأدلته وآرائه الأصولية، ثم عرَّج على خصائص فقهه، وانتهى إلى ما أثبتناه من مكانة لابن المجشون بين المجتهدين حيث استحق لقب المجتهد المطلق المنتسب لأنه التزم أصول شيخه، لكنه خالفه في الكثير من المسائل الفرعية.

القسم الثاني من الكتاب جمع الباحث الكثير من آراء ابن الماجشون الفقهية في أبواب الفقه المختلفة بدءا من العبادات، ومرورا بالمعاملات، وانتهاء بالوصايا والمواريث.

وكان عمله فيها مجرد جمع دون مقارنة أو بيان أدلته التفصيلية أو تطبيقها على أصول ابن الماجشون مكتفيًا ببعض النماذج التي قدمها في القسم الأول.

الرسالة الثانية: اختيارات الإمام ابن الماجشون الفقهية في باب الحدود من الجنايات جمعا ودراسة رسالة مقدمة لنيل درجة (التخصص)الماجستير في الفقه إعـــــداد الباحث: إيسوفوإيشعو جـامعــة المدينة العالمية وزارة التعليم العالي (KPT)، كلية العلوم الإسلامية- قسم الفقه.

وقد اشتمل البحث بعد المقدمة على تمهيد وبابين، تناول فيه الباحث ترجمة الإمام ابن الماجشون وبعض المصطلحات التي لها علاقة بالموضوع.

وقد قسم الباحث الدراسة إلى بابين: الأول بعنوان: (الأصول التي اعتمد عليها الإمام ابن الماجـشون في استنباطه للأحكام)، ثم قسم الباب الأول إلى فصلين: وفي الفصل الأول: تحدث عن الأدلة الأصولية التي اعتمد عليهـا الإمام ابن الماجشون في استنباطه للأحكام، وفي الفصل الثاني: تكلم عن القواعد الفقهية التي يستنبط الأحكام منها.

الباب الثاني وكان بعنوان: (اختيارات الإمام ابن الماجشون المتعلقة بالحدود والجنايات)، وقد قسمه المؤلف ثلاثة فصول، فجعل الفصل الأول عن اختيارات الإمام ابن الماجشون في مجال الحدود: (الزنا، والقذف، والحرابة، والسرقة، والخمر).

وفي الفصل الثاني تحدث عن اختيارات عبد الملك ابن الماجشون في مجال الجنايات على النفس في العمد والخطأ وغيرهما.

أما الفصل الثالث فقد تحدث فيه عن اختيارات الإمام ابن الماجشون في مجال الجنايات على مادون النفس.

ويلاحظ على هذه الدراسة اشتمالها على القليل جدا من المسائل التي تخص رأي ابن الماجشون في باب الحدود والجنايات، حيث ربما أطال الباحث الحديث في مقدمات لا تتعلق بابن الماجشون ثم تكلم عن ابن الماجشون وآرائه في سطور قليلة.

رابعا: خطة البحث:

تتكون خطبة البحث من مقدمة ومدخل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة.

المقدمة: تشمل أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث والدراسات السابقة، وخطة البحث والمنهج المتبع فيه.

التمهيد: ابن الماجشون وأصول المالكية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن الماجشون. وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه مولده.

المطلب الثاني: نشأته وبداية حياته العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: مذهبه ومكانته العلمية.

المطلب السادس: مؤلفاته وآثاره.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: علم تخريج الفروع على الأصول، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف علم تخريج الفروع على الأصول وفيه فرعان:

الفرع الأول: تعريف تخريج الفروع على الأصول باعتبار أفراده:

أولا: تعريف (التخريج) لغة واصطلاحا.

ثانيا: تعريف (الفروع) لغة واصطلاحا.

ثالثا: تعريف (الأصول) لغة واصطلاحا.

الفرع الثاني: تعريف علم تخريج الفروع على الأصول باعتباره لقبا على علم معين.

المطلب الثاني: أركان علم تخريج الفروع على الأصول.

المطلب الثالث: علاقة علم تخريج الفروع على الأصول بالعلوم الأخرى، وفيه فرعان:

الفرع الأول: علاقة علم تخريج الفروع على الأصول بعلم أصول الفقه.
الفرع الثاني: علاقة علم تخريج الفروع على الأصول بالفقه.
المطلب الرابع: أهمية هذا العلم وفائدته.
المطلب الخامس: نشأة علم تخريج الفروع على الأصول، والتأليف فيه وأهم المؤلفات فيه، وفيه ثلاثة فروع:
الفرع الأول: نشأة هذا العلم.
الفرع الثاني: طرق التأليف فيه.
الفرع الثالث: أهم المؤلفات.
المبحث الثالث: الأصول المخرج عليها عند المالكية، وفيه ثلاثة عشر مطلبا:
المطلب الأول: التعريف بأصول المذهب المالكي
المطلب الثاني: القرآن الكريم
المطلب الثالث: السنة النبوية
المطلب الرابع: الإجماع
المطلب الخامس: عمل أهل المدينة
المطلب السادس: القياس
المطلب السابع: شرع من قبلنا
المطلب الثامن: قول الصحابي
المطلب التاسع: الاستحسان
المطلب العاشر: المصلحة المرسلة
المطلب الحادي عشر: العرف
المطلب الثاني عشر: سد الذرائع
المطلب الثالث عشر: مراعاة الخلاف
المطلب الرابع عشر: **الاستصحاب**

الفصل الأول: تخريج الفروع على الأصول في الأدلة المتفق عليها مع المالكية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالقرآن، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: فهم دلالة الألفاظ والعمل بالسياق.

المطلب الثاني: حمل الآيات على المعاني اللغوية.

المطلب الثالث: العمل بنص الآية.

المطلب الرابع: العمل بالظاهر.

المطلب الخامس: القول بالنسخ.

المبحث الثاني: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالسنة النبوية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العمل بالحديث الصحيح.

المطلب الثاني: تقديم عمل أهل المدينة التوقيفى المتصل على الخبر الصحيح.

المطلب الثالث: تعارض خبر الآحاد والقياس.

المطلب الرابع: القول بالنسخ.

المبحث الثالث: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالإجماع

المبحث الرابع: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالقياس.

الفصل الثاني: تخريج الفروع على الأصول في الأدلة المختلف فيها مع المالكية، وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بقول الصحابي.

المبحث الثاني: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالاستحسان

المبحث الثالث: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالمصالح المرسلة

المبحث الرابع: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بسد الذرائع

المبحث الخامس: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بعمل أهل المدينة

المبحث السادس: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالعرف
المبحث السابع: تخريج الفروع على الأصول بشرع من قبلنا
المبحث الثامن: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة
المبحث التاسع: تخريج الفروع على الأصول المتعلقة بالاستصحاب
الفصل الثالث: تخريج فروع ابن الماجشون على الأصول في أبواب دلالات الألفاظ، والتعارض والترجيح، والنسخ وفيه خمسة مباحث:
المبحث الأول: تخريج الفروع على الأصول فيما يتعلق بالأمر والنهي، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تخريج الفروع على الأصول في مسائل بالأمر.
المطلب الثاني: تخريج الفروع على الأصول في مسائل النهي
المبحث الثاني: تخريج الفروع على الأصول فيما يتعلق بالعام والخاص، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تخريج الفروع على الأصول في مسائل العام.
المطلب الثاني: تخريج الفروع على الأصول في مسائل الخاص
المبحث الثالث: تخريج الفروع على الأصول فيما يتعلق بالمطلق والمقيد، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تخريج الفروع على الأصول في مسائل المطلق.
المطلب الثاني: تخريج الفروع على الأصول في مسائل المقيد
المبحث الرابع: تخريج الفروع على الأصول فيما يتعلق بالمفهوم، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تخريج الفروع على الأصول في مسائل مفهوم المخالفة.
المطلب الثاني: تخريج الفروع على الأصول في مسائل مفهوم الموافقة
المبحث الخامس: تخريج الفروع على الأصول فيما يتعلق بالتعادل والترجيح، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: الترجيح بالعرف اللغوي:
المطلب الثاني: الترجيح بالقياس:

المطلب الثالث: الترجيح بظاهر النص:

المطلب الرابع: الترجيح بالزيادة في إحدى الروايات:

الفصل الرابع: ابن الماجشون الفقيه المجتهد وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف ابن الماجشون من فقه الإمام مالك، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: روايته عن الإمام مالك.

المطلب الثاني: موافقته له في الكثير من أقواله.

المطلب الثالث: توضيح وتفسير أقوال الإمام مالك.

المطلب الرابع: الترجيح والاختيار بين أقوال الإمام مالك.

المطلب الخامس: مخالفة الإمام مالك وفقهاء المذهب.

المطلب السادس: القول فيما ليس لمالك فيه رأي.

المطلب السابع: التخريج على أقوال الإمام مالك.

المبحث الثاني: الاجتهاد الفقهي عند ابن الماجشون أبرز أركان مكونات شخصيته العلمية. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف ابن الماجشون من أصول المذاهب الأخرى، وأثر ذلك في فقهه.

المطلب الثاني: ابن الماجشون المجتهد.

الخاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس وتشتمل على:

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث

٣- فهرس أقوال ابن الماجشون

٤- فهرس الموضوعات

خامسا: منهج البحث وآليته:

اقتضت طبيعة الموضوع وخطة عرضه، أن اتبع التالي:

١- قمت باختيار عدد من المسائل من كل باب من أبواب الفقه-بحسب ما تيسر لي- تكون مثالا لغيرها مما تركته.

٢- وقد حرصت على انتقاء المسائل ذات العمق الفقهي والتي من خلالها يبرز فقه ابن الماجشون، لم اشترط أن تكون هذه المسائل من مسائل الخلاف بين الفقهاء.

٣- اخترت لنفسي منهجًا في التأليف وهو أني رتبت بحثي على أصول المالكية، وليس على الأبواب الفقهية، فأذكر الأصول التي اعتمدها المالكية، ثم أفرع عليها بعض الفروع الفقهية.

٤- وكان منهجي في عرض المسائل على النحو التالي:

أ-بدأت ببيان قول ابن الماجشون مقارنة بقول الإمام مالك، فإن لم يكن للإمام قول فيها قارنت قول ابن الماجشون بأقوال غيره من فقهاء المذهب المعتمدين كابن القاسم وسحنون.

ب- حرصت على نقل قول ابن الماجشون من كتب الفقه المالكي، وإذا تعددت المصادر بدأت بما نقلت منه القول –وإن كان أقل شهرة من غيره.

ج- أذكر دليل ابن الماجشون مبينا علاقة هذا الفرع بالأصل الذي نتكلم عنه.

د- وقد اعتمدت في بيان الأصل الذي تنبني عليه الفروع الفقهية والربط بين هذا الأصل وتلك الفروع على الترتيب التالي:

- ما نص عليه ابن الماجشون نفسه.
- ما نص عليه المالكية.
- ما نص عليه غير المالكية.
- فإن لم أجد اجتهدت في بيان ذلك.